

بانه يصح الاقتداء به في اربع صلوات من كل عشرة ولا يصح في
 الست سماعها ذكر في التجنيس قبل ان يصل صلاة العداة شهر
 وميك سائرها **فالجواب** ان كل عشرة صلوات ست فيها
 فاشدة واربعه منه تجوز لانه حين ترك العداة في اليوم الاول
 ثم صليا بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشا لا تجوز للموديات
 ثم اذا ترك الفجر يسقط الترتيب فاذا صليا قبلها الظهر والعصر
 والمغرب والعشا تجوز ثم اذا لم يصل الفجر في اليوم الثالث
 وصليا بعدها من صلوات فكلية ست صلوات في هذا الجرح
 التي تقاطع الوتر اذا احتاط سائر مواضع الخلالين فورد تجوز
 خلفها اربع صلوات من كل عشرة ولا يصح الست لان هذا والذي
 ترك الفجر يتوابع وجوب ترتيب فتأمل لكي لا يخفى ان الجرح ذلك
 موقوف على علم الصحيح من الفاسدة وهو متعذر في الجرح
 فيه وانما ما ذكر في التجنيس لا يخلو عن شيء لان المذهب في
 الموديات بما تفسد فسادا موقوفا فاذا بلغت حد الكثرة
 عادت الجمل الجواز فيمسخ فيه ومسئلة التجنيس يجب ان تكون
 كذلك لان الست الموديات تعود الى الجواز في اخر الامر فساد
 فسادها كلافساد ان بلغت حد الكثرة فلا يصح همة القاب
 فظهر من هذا ان تاريخ الوتر فقط يصح الاقتداء به لعود
 ما يصلح لغيره الجواز نعم يصح القول بالفساد ان مات قبل
 بلوغ حد الكثرة **ثم اعلم** انه اذا احتاط جميع مواضع
 الخلال هل تجوز الاقتداء به بلا كراهة او بها ففي الفتاوى
 الغياثية من مشايخنا من قال الاولي ان لا يصلح خلفه وفي
 الفتاوى الثانية ومع هذا لو صلح خلفه كان مسارا في كتاب
 اخر

لغايبنا وتكره خلف المشايخ المحترمين عايناهما عندنا **القول**
الثاني انه يجوز الاقتداء به اذا لم يعلم من هذه الاشياء بيقين
 وان علم لا وهذا القول يختار ركن الاستلام على السفيدي وذكره
 الامام الترمذي في صحيحه شيخ الاسلام حواجر زاده وغيره **قال**
 شيخ الاسلام ولو شاهد احبنا له ولم يتوضا وعسرا وضع الحجامه
 الصحيح انه لا يجوز الاقتداء به ولو شاهد ذلك وغاب عنه
 ثم رآه يصلي الصحيح انه يجوز الاقتداء به **وقال** الميني والطارقي
 في هذا ان يقال يجوز اقتداء الخفيف بالساخف والساخف بالخفيف
 وكذا بالما كبري والخبلي ما لم يتحقق في امامه ما يفسد صلواته
 في اعتقاده التي رخصت كان هذا القول هو الصحيح كما صرح
 به شيخ الاسلام وجب ترجيحه والاعتماد عليه لان الحكمين
 جرحوا اليد وقواعد المذهب شاهدة عليه هذا **واما القول**
الاول فنفيده لانه لا يصح الاقتداء به اذا عرف من حاله انه
 لم يحتط في مواضع الخلال سواء علم حاله في خصوص ما يقتدي
 به فيه او لا كما اخذه الامام ابن المهام ثم على هذا القول
 اذ لم يعلم منه منسلا هل يقع الجواز بلا كراهة او يباح
 في الكفاية شرح الهداية وكذا في مفتاح السعادة وشرح
 الجمع انه مع الكرامة وفي الغياثية من مشايخنا من قال الاولي
 ان لا يصلح خلف من يقتدي في الفرائد كان لا يعمل عن قبلتنا
 ويتوضا من فساد ومحامته الي غير ذلك والمختار انه اذا لم
 يعلم منه شيء من هذه الاشياء يجوز الاقتداء به غير كراهة
 لان الاصل عنه ما قال الشيخ صلاح الدين الطرابلسي في
 حاشية شرح الجمع احسن ما قبل في الاقتداء بالساخف ما قال